الفصل السادس

ويتضمن :

أولا : نتائـــج البحـــث وتوصيـــاتـــه٠

ثانيا : آلية مقترحة لمعايير الاعتماد الأكاديمى والمهنى٠

أولاً : نتائج البحث وتوصياته :

١-نتائـــج البحث :

هناك مجموعة من النتائج التى يمكن استخلاصها من الإطـــار النظـــرى والدراســة الميدانية ومن أهمها ما يلى :

١-أن الاعتماد الأكاديمى عملية تخضع بموجبه مؤسسات أو برامج التعليم العالى لتقويم كلـى أو جزئى على فترات محددة.

- ولكى تحصل المؤسسة او البرنامج فى التعليم العالى على الاعتماد فيجب أن تحقق الحـــد الأدنى لمعايير الاعتماد وذلك اعتماداً على معايير واضحة ومحددة وموثوق فى مصادرها ويكون الاعتماد للمؤسسات والبرامج فى التعليم العالى كل ٣ – ٥ سنوات.
- كما ويتأثر قرار الاعتماد الأكاديمى لمؤسسات وبرامج التعليم العـــالى بكفـــاءة المؤسســة وبتنظيمها، والتسهيلات المتاحة، وخطة الأنشطة وطرق التدريس والمكتبة، وأعضاء هيئـة التدريس والإدارة والموارد ...الخ.
- كما ويؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية الاعتماد الأكاديمى مدى وضوح الأهداف والعلاقـــة بين الأهداف والمخرجات وبرامج التدريب وسلوكيات الطلاب وتفاعلهم، ومـــدى اهتمـــام المؤسسة بتنمية الموارد، ومدى استقرار هذه الموارد لجودة العملية التعليمية.

٢-ألا يكون هناك اعتماد مشروط فى بعض الحالات لمؤسسات وبرامج التعليم العالى بحيـث تخصص له مدة زمنية محددة (لا تزيد عن سنتين) ولكن لا مانع مـــن قبـــول المؤسســة التعليمية اعتماداً مشروطاً على ألا يكون نهائياً فى حالة أن يكون لديها الحلول التى تساهم فى استمرارية هذا البرنامج.

٣-أن الاعتماد الأكاديمى يستهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المستفيد من العملية التعليمية فى القطاعين العام والخاص من معرفة مستوى المؤسسة أو البرنامج التعليمى.

٤-أن الاعتماد الأكاديمى يؤكد على توفير معايير قبول واضحة وسياســـات طلابيـــة تتفـــق واحتياجات الطلاب مع ضرورة مناسبة المؤهلات المهنية والمتطلبات الحرفية مع مـــهام وبرامج المؤسسة ومناهجها مع ضرورة قدرة المؤسسة على مواكبة تجديد برامجها.

٥-على الرغم من أن كل مؤسسة متخصصة فى الاعتماد الأكاديمى فى التعليم العالى تقـــوم بتحديد المعايير الخاصة بها إلا أن هناك إطار عمل عام ومشترك بينها جميعاً.

ولا يمكن اعتبار هذه المعايير مطلقة لذا فإن المعايير يجب أن تعكس القيمة والأولوية التى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق مستوى مرتفع وبحيث يمكن تطويرها وتغييرها حتى تتوافق والتقدم العلمى والتكنولوجى.

٦- لا يجب النظر إلى الحد الأدنى من المعايير المطبقة على مؤسسة ما أو برنامج ما على أنها مفاهيم خارجية يتم فرضها بلا نقاش.

٧- أن الاعتماد الأكاديمى الجيد يغطى المحتوى والإجراءات معاً بحيث تمثل طرق الاعتماد الأكاديمى عنصراً أساسياً من عناصر نجاح اتخاذ قرار الاعتماد فى التعليم العالى.

٨- حتى يصل المسئولون إلى مرحلة قرار الاعتماد الأكاديمى فلابد لهم من الاستفادة من مرحلة ما يسمى بالدراسة الذاتية أو التقييم الذاتى ومرحلة الزيارات الميدانية (الأولى والثانية).

٩- كما وأنه لا ضير من أن يشترك كل من القطاعين الحكومى والخاص فى مؤسسة الاعتماد الحكومى لاتخاذ قرارات الاعتماد الأكاديمى على أن تتوافر للمؤسسة الاستقلالية وذلك لنجاح عملية الاعتماد وبعيداً عن الضغوط السياسية والمالية ولضمان حسن سير هذه الهيئات لتحقيق أهدافها المنوطة بها.

١٠- لا يكاد يوجد اتفاق نهائى على دقة كثير من معايير الاعتماد الأكاديمى، كما وأن العلاقة المشتركة بين متطلبات تحقق معايير الاعتماد والنجاح المهنى فى المستقبل ليست واضحة.

١١- كما أن الآراء المتغايرة للخبراء المشاركين فى عمليات الاعتماد الأكاديمى تجعل من هذه العملية أحياناً غير موضوعية وتعد محل شك فى حد ذاتها وكذلك يمكن فى كثير من الحالات إغفال مصالح جماعات معينة أثناء عمليات الاعتماد الأكاديمى فى التعليم العالى.

١٢- أن عملية تحويل الاعتماد الأكاديمى إنما تتم لهيئات الاعتماد من خلال القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات التعليم العالى والخاصة ومن الهيئات الإقليمية أو الدولية أو المحلية ذات العلاقة.

١٣- أن صيغ الهيئة المقترحة للاعتماد الأكاديمى للتعليم العالى يجب أن تكـــون المؤسســـة وطنية ذات صبغة حكومية أو شبه حكومية على ألا تكون هـــذه المؤسســـة الوطنيـــة تطوعية غير حكومية.

١٤- كما أكدت الدراسة على أنه لنجاح عملية الاعتماد يجب اســـتخدام الـــهيئات المعتمـــدة للأدوات المناسبة من معايير وغيره فى جمع المعلومات والبيانات وفى تحليلها كذلـــك مع ضرورة بناء علاقات إيجابية متميزة مع الجميع عن طريق الحرص على الســـمعة والالتزام الأخلاقى.

٢-توصيـــــات البحث :

وتقرح الدراسة بعض التوصيات ومنها :

١- أن تكون هناك مؤسسة وطنية للاعتماد الأكاديمى والمهنى للتعليـــم العـــالى برمتـــه ذات صيغة حكومية أو شبه حكومية.

٢- أن تنشأ لجان للاعتماد الأكاديمى والمهنى فى التعليم العالى داخل وزارات التعليم العـــالى أو ما يشابهها، وتكون ذات صيغة تشاركية بين القطـــاعين الحكومـــى والأهلـــى، وذات استقلالية وتمويل مستقل.

٣- أن تكون هناك هيئات إقليمية للاعتماد الأكاديمى والمهنى لمختلف الدول، وأن تكـــون ذات صيغة حكومية أو شبه حكومية.

٤- إنشاء قاعدة معلومات، وتشمل هذه القاعدة الجامعات الحكومية والخاصة تحتـــوى علـــى جميع الإحصاءات والإجراءات الإدارية ونظم القبول والتسجيل وأعضاء هيئة التدريـــس ورتبهم العلمية وإعداد الطلبة فى كل تخصص ...الخ، مع ضرورة الربط الشبكى بيـــن هذه الجامعات من ناحية ومع قطاع الأعمال من ناحية أخرى فعندما تتوفـــر المعلومـــات لدى جهات القرار فى القطاع العام والخاص فإنه يمكن التعرف على الجامعات بســـهولة ويسر ومن ثم الاعتراف بها من قبل الجهات المعنية.

٥- ضرورة تأسيس بنك عربى للمعلومات وفق خطة مشتركة لخدمة التعليم العالى وتعزيـــز وظائفه ومهامه بالتعاون مع عدد من مؤسسات القطاع الخاص.

٦- ضرورة تحقيق الربط الشبكى بين الجامعات والهيئات والمؤسسات التعليميـــة الحكوميـــة والخاصة من خلال شبكة مواءمة الجامعات والتى تم إنشاؤها فـــى ســـنة ١٩٩٦ بدولـــة الإمارات العربية المتحدة بمقر غرفة صناعة وتجارة دبى.

٧-تنظيم ندوة سنوية بالاشتراك بين مؤسسات التعليم العالى الرسمية والخاصة ومجتمع الأعمال لتبادل الآراء العلمية من أجل تأهيل وتطوير الكوادر التى تحتاجها الصناعات القائمة والحديثة وتبادل المعلومات وتنظيم عملية الاتصال مع مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات الأعمال خارج الوطن للإفادة من الاختراعات والاكتشافات الحديثة التى تحصل فى مختلف ميادين العلم فى العالم.

٨-ويمكن أن يتحقق النجاح المهنى للخريجين من خلال :

أ-التوسع فى الممارسات التى تزيد من حجم التفاعل والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ومن أمثلة ذلك :

- اشتراك رجال الأعمال والصناعة فى عضوية مجالس الجامعات والكليات ومراكز البحوث من ناحية واشتراك أعضاء هيئة التدريس فى عضوية مجالس إدارة المؤسسات الانتاجية.
- مشاركة رجال الصناعة والأعمال فى التدريس بالجامعات وفى تدريب الطلاب فى مواقع العمل والإنتاج وفى تخطيط البرامج.

ب-ضرورة توخى متطلبات سوق العمل من التخصصات التى يحتاجها لتسهيل عملة توظيف خريجى هذه التخصصات وزيادة فرصهم فى سوق العمل.

جـ-إجراء الدراسات التتبعية لتقييم آراء الخريجين فى مواقع العمل والتأكد من امتلاكهم للمهارات اللازمة للإنتاج وتقويم برنامج الإعداد المهنى المسبق.

د-إصدار التشريعات والسياسات العامة التى تدعم التفاعل والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ليكون ذلك تعبيراً شعبياً عن الرغبة فى تصحيح مسار التنمية ومن شأن هذه التشريعات أن تلزم الجامعات ومؤسسات الإنتاج نصب أعينها أن تخرج عن حيائها فى التعامل مع قطاع الإنتاج الخاص منه والعام وأن تصبح هذه العلاقة التزاماً عاماً Poblic Commitment وأن يترجم إلى سياسات وقرارات وخطط.

٩-تشكيل هيئة علمية متخصصة مستقلة للاعتماد على مستوى العالم العربى علمية متخصصة مستقلة فى تنظيمها وممارساتها ولا تخضع لأية ضغوطات مهما كانت سواء كان مصدر هذه الضغوطات من داخل المؤسسة الخاصة للاعتماد أو من خارجها، ولكن من الممكن أن تشترك فيها الجامعات الحكومية والخاصة على غرار مشروع قانون هيئة اعتماد التعليم العالى بالأردن لعام ١٩٩٦، وتكون مهمتها وضع المعايير اللازمة للتقويم العالى وذلك لضمان الموضوعية فى الممارسات والمصداقية فى القرارات وأن تتوفر لها الإمكانات المادية والبشرية والتى تضم فعاليات من القطاعين العام والخاص وتضمن

تحقيق آلية اعتماد متقاربة مع أحدث المعايير العالمية فى البلدان المتقدمة وللتأكد من التطوير المستمر للتخصصات والبرامج فى مؤسسات التعليم العالى الحكومية والخاصة.

١٠- تكوين هيئات الاعتماد الأكاديمى والمهنى تتكون من الخبراء والمتخصصين فى هذا المجال كما يفترض أن تسود الموضوعية والصدق والثبات فى نتائجها لأنها لو كانت عكس ذلك لفقدت مصداقيتها أو سمعتها بين الهيئات الاعتمادية الأخرى وبين المؤسسات التعليمية التى ترغب فى الاعتماد ولانتهت نتيجة لذلك.

١١- إن لا تحبط عملية الاعتماد الأكاديمى والمهنى مبادرات المؤسسات الراغبة فى الاعتماد ولا يؤثر على استقلاليتها فالمفترض فى العملية أن تحقق وتساهم فى تأكيد استقلالية هذه المؤسسات ولذلك لابد من خلال إيجاد الضوابط القانونية الكفيلة بإيجاد علاقة متوازنة بين قوى المال وإدارة الجامعة، والحفاظ على استقلالية القرار الأكاديمى، ووضع التشريعات اللازمة لذلك وتحفيزها على تقديم الأفضل.

١٢- إنه لا تعتمد هيئات الاعتماد على السلطة الحكومية فقط فى دعمها مالياً وبشكل تام حيث إنها تعتمد على الدعم المالى أيضاً من الهبات والتبرعات على ما تقدمه من استشارات وخبرات وما تقوم به من إعلانات وأنشطة استثمارية تدر عليها مادياً مما يساهم فى دعمها مالياً.

١٣- إن تتم عملية الاعتماد على أساس تفهم رسالة المؤسسة وأهدافها ومدى تطبيقها للإجراءات والشروط التى تضعها الهيئة المعتمدة حتى تحقق أهدافها فى النهاية ومدى التوافق بين مدخلات المؤسسة ومخرجاتها وتطابقها وملاءمتها لحاجات المجتمع.

١٤- كما أنه من الأهمية بمكان فى العصر الحديث الحرص على تقييم المؤسسات التعليمية وبشكل مستمر من قبل هيئات الاعتماد فمن المفترض من المربين العرب وجميع العاملين فى مجال التعليم العالى إنهم مهتمون بفاعلية مؤسساتهم علماً أن الاعتماد هو الطريق المنطقى للحفاظ على كيفية التعليم العالى ونوعيته خاصة وأن المجتمعات التى حققت أبعاداً شاسعة لتطوير أنظمتها التعليمية تكون عملية الاعتماد بالنسبة لها إحدى مظاهر الحفاظ على الجودة والنوعية.

١٥- التجاوب الفعال إزاء سوق العمل وإزاء المجالات والأشكال الجديدة للعمالة مع ضرورة التنبه إلى التغيرات التى تطرأ على الاتجاهات الرئيسية للسوق بغية تكييف المناهج الدراسية لتغير الظروف حتى نضمن فرصاً أكثر للخرجين فى العمل، فالتعليم العالى يجب أن يسهم فى تكوين مستقبل أسواق العمل والتى تؤدى إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة، وموجز القول هنا هو أنه حين لا تعود المعادلة المتمثلة فى شهادة = وظيفة صالحة، ولكن يمكن أن نغير المعادلة بأن يكون التعليم العالى قادراً على

تكوين خريجين قادرين على النجاح كرجال أعمال وخلق فرص عمل جديدة وليس مجرد تولى وظائف فحسب.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال :

- إقامة منظومة عربية متكاملة للمعلومات والتكنولوجيا من شأنها أن تكون قاعدة للتصميم المستمر والمتطور للمناهج وإرساء فلسفة عربية تربوية متكاملة على صعيد الجامعات الخاصة بحيث تحدد على ضوئها الأهداف واستراتيجية التنفيذ والعمل على التكامل المنهجى من خلال إقامة شبكات اتصال على المستويين العربى والدولى.
- تنظيم ندوة سنوية بالاشتراك بين مؤسسات التعليم العالى الرسمية والخاصة ومجتمع الأعمال لتبادل الآراء العلمية من أجل تأهيل وتطوير الكوادر التى تحتاجها الصناعات القائمة والحديث وتبادل المعلومات وتنظيم عملية الاتصال مع مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات الأعمال خارج الوطن للإفادة من الاختراعات والاكتشافات الحديثة التى تحدث فى مختلف ميادين العمل فى العالم.
- تحول التعليم الجامعى والعالى إلى منظومة للتعليم مدى الحياة، وذلك بأن يستجيب بسرعة للمطالب المتغيرة للمجتمع، والاحتياجات المتجددة للمتعلمين، والتطورات المتسارعة فى المعرفة والثقافة والتكنولوجيا على أن يستثمر فى ذلك مؤسسات المجتمع المدنى (الجمعيات العلمية – النقابات المهنية ... الخ) وذلك لتعزيز الجانب المهنى بجانب الأكاديمى.
- ضرورة التأكيد على أهمية المشاركة والتعاون بين الجامعات وبين مؤسسات الإنتاج لتوفير فرص التدريب للطلاب عملياً وتطبيقياً بما يكسبهم القدرات والمهارات المناسبة لأداء الأعمال التى يوظفون فيها بما تلقوه من تعليم بالجامعة مع اعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من برنامج الدراسة.
- إجراء الدراسات التتبعية لتقييم أداء الخريجين فى مواقع العمل والتأكد من امتلاكهم للمهارات اللازمة للإنتاج وتقويم برنامج الإعداد المهنى المسبق.
- إصدار التشريعات والسياسات العامة التى تدعم التفاعل والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ليكون ذلك تعبيراً شعبياً عن الرغبة فى تصحيح مسار التنمية ومن شأن هذه التشريعات أن تلزم الجامعات ومؤسسات الإنتاج نصب أعينها أن تخرج عن حيائها فى التعامل مع قطاع الإنتاج الخاص منه والعام وأن تصبح هذه العلاقة التزاماً عاماً Public Commitment وأن يترجم إلى سياسات وقرارات وخطط.

- إنشاء مركز للبحوث العربية والتربوية تحت مظلة رابطة المؤسسة العربية الخاصة للتعليم العالى للإسهام فى تطوير العملية التعليمية وإدخال تدريس العلوم المستقبلية واستخدام وسائل التقنية الحديثة وتطوير المناهج والمقررات الدراسية لمسايرة متطلبات المجتمع ولتحقيق التميز والإتقان والجودة للمؤسسات التعليمية الأهلية والخاصة.
- اقتراح عقد مؤتمر لدراسة مفاهيم المعايير فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وبصورة تحقق انطلاقة التعليم العالى الخاص فى أطر متكاملة بين الدول العربية وحفاظا على مستوى ونوعية التعليم العالى ووضع آليات التنفيذ.
- إيجاد قاعدة للخبرة المحلية أو الإقليمية للاعتماد الأكاديمى من شأنها توطين هذه الخبرة وأن يكون لها دور شبه حكومى من حيث تقديم المساعدة الاستشارية للجهات الحكومية المعنية بالتعليم العالى مما يخدم تحقيق وضمان الجودة :

أ-على أن يتوفر لها الاستقلال المالى والإدارى وعدم التعرض لأية ضغوطات خارجية أو داخلية.

ب-أهمية حسن اختيار القائمين عليها من الإداريين والخبراء الدوليين ذوى علاقة بالبرنامج أو المؤسسة فى الدولة مع الاستفادة المثلى من خبرات الغير كما فى العادة تضم ممثلين من هيئات حكومية وخاصة.

جـ-كما يجب أيضا أن يتميز المقيمون ببعد النظر وشمول المعارف والأفق الواسع بالمعرفة الكافية والخبرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات والحاسوب لتسهيل عملية الاعتماد كما يجب أن يلم المقيم إلماما جيدا بأمور وعناصر الإبداع كما ولابد أن يكون على معرفة بمتطلبات سوق العلم وتطوراته وألا يفرض مدرسته الفكرية على جميع الممارسات.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال :

فى وضع عالمنا العربى يمكن أن يتساءل الفرد حول هذه الهيئة كيف تتشكل ؟ ولمن تتبع ؟ وكيف نوفر لها امكاناتها المادية والبشرية المطلوبة ؟ ومن يصنع أنظمتها ولوائحها ؟

وهنا نقترح التصور التالى :

نموذج يوضح هيئة الاعتماد الأكاديمى والمهنى

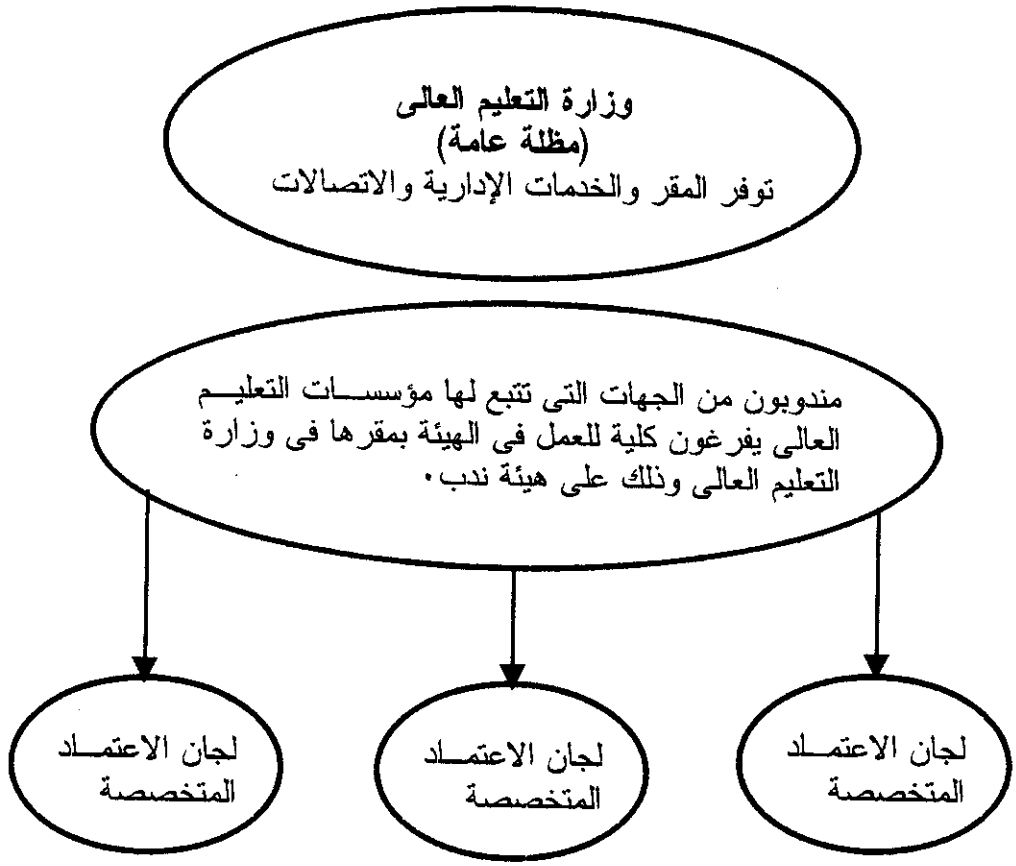

ومن أجل معرفة العلاقة بين ما ورد فى النموذج من عناصر يمكن التأكيد على أن دور وزارة التعليم العالى لا يتعدى إلا فرض النفوذ أو السياسات التى تحكم أعمال هيئة الاعتماد الأكاديمى بل إنها تمثل مظلة عامة للهيئة توفر المقر والخدمات الإدارية والاتصالات وذلك لتجنب ما يمكن أن يؤدى إلى عملية التحيز ولضمان استقلالية الهيئة فى قراراتها ونتائج تقيمها واعتمادها.

أما الهيئة الإدارية فهى عبارة عن مندوبين للجهات التى تتبع لها مؤسسات التعليم العالى بواقع مندوب لكل جهة على أن تسند رئاسة الهيئة الإدارية لأحد أعضائها عن طرق الاقتراع والذى يفترض أن يسير مع زملائه الآخرين شئون ومتطلبات الاعتماد الأكاديمى اليومية، على أن تختص الهيئة بكل الأعمال الأخرى من وضع اللوائح والأنظمة وتوزيع العمل بين أعضائها ووضع نماذج الاعتماد ومراسلة الجامعات للحصول على المعلومات المطلوبة من الجامعات والكليات، الترتيب لاجتماعات اللجان المتخصصة، الترتيب لزيارات اللجان، أما عن عمل اللجان المتخصصة فهى التى تضطلع بعملية الاعتماد الأكاديمى والمهنى الرئيسية.

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال حول جدوى هذه الجامعات إلا أنـــها أصبحـــت حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها وعلى المعنيين أن يتعاملوا مع هذا الواقع بنهج علمى موضوعـى يؤمن لهذه المؤسسات الوطنية النجاح والتقدم دون إغفال المراقبة لتوجيه هذه التجربة ووضـــع الضوابط لها، فالتعليم العالى الخاص يعتبر بمثابة زاوية جديدة تهدف لتحضير الموارد البشرية المؤهلة لسوق العمل فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجب تسييره عـــبر قوانين ومقاييس ومعايير يضعها صناع القرار فى الدولة.

ثانياً : آلية مقترحة للاعتماد الأكاديمى والمهنى :

وتعد الآلية المقترحة لمعايير التقييم بمثابة مساهمة علميـــة متواضعـــة فـــى التقويـــم المستمر لأداء الجامعة وهى أيضاً بمثابة آلية وليدة تحتاج إلى كل الجـــهود البنـــاءة واقـــتراح التحسين والتطوير لها من أجل تطوير الجامعة والتعرف علـــى مشـــكلاتها ومـــدى وفائـــها لمتطلبات المجتمع.

١- الأهـــــداف :

العمل الأكاديمى لابد له من أهداف يسعى لتحقيقها، وهذه الأهداف هى أحد العنـــاصر التى يستهدفها الاعتماد الأكاديمى وذلك وفق المعايير التالية :

١- أن تكون الأهـــداف واضحة ومحددة ولا غموض أو لبس فيها.

٢- أن تكون الأهداف متناغمة مع رؤية المؤسسة ورسالتها وملائمة لأية مؤسسة تعليم عال.

٣- أن تكون الأهداف قابلة للقياس وضرورة تحديد موعد لإنجازها.

٤- أن تكون الأهداف معلنة للهيئة التعليمية والطلاب معاً وذلك من خلال الوثائق كالأدلة التى تضم البرامج والبيانات المؤسسية والإعلانات التى تصـــف المؤسســـة بصـــورة دقيقـــة وواضحة لعملياتها وبرامجها.

٥- أن تكون الأهداف مقبولة من قبل الإداريين بالمؤسسة.

٦- أن تتناسب الأهداف مع الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة بالمؤسسة التعليميـــة وذلـــك لإنجاز أغراضها.

٧- أن تناسب الأهداف تطلعات المجتمع وحاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل.

٢- إدارة المؤسسة التعليمية :

الإدارة فى أى مجال من المجالات تشكل حجر الأساس فى تفعيل وضبطك الأنشـــطة وإدارة التعليم العالى لابد من أن تتوفر فيها شروط ومعايير جديدة من أجل ضمان نجـــــاح

مؤسسات التعليم العالى فى أداء مهماتها وهى كالتالى :

١- أن يتوفر لدى المؤسسة مدير وعمداء ورؤساء أقسام وإداريون ذوى خبرة إدارية جيدة تمكنهم من إدارة دفة المؤسسة بكل اقتدار مع توفر الحماس والدقة والتنظيم والحرص على المؤسسة بجميع عناصرها المادية والبشرية والقدرة على التوفيق بين متناقضات المؤسسة.

٢- إبراز القيادة القوية التى تدير ولا تدار، متطورة تؤمن بالتحديث وتعاون فى إحداثه ذات خبرة فنية عالية ومهارة إدارية فائقة تساهم فى توفير مناخ تنظيمى صحى يشجع على الابتكار والتجديد.

٣- أن يتوفر لدى المؤسسة كادر إدارى مؤهل وخبير (ذو خبرة) وله القدرة على استطلاع الفعاليات المؤسسية المستقبلية ويمارس المسئولية الملائمة لها ولديه العزيمة الضرورية للحفاظ على وحدة المؤسسة.

٤- أن يتوفر لدى المؤسسة إدارة فعالة يتم تحديدها من خلال بنى تنظيمية محددة بصورة جيدة ومفهومة وكذلك السياسات والإجراءات للاستجابة الفعالة للتحديات المتوقعة وغير المتوقعة للمؤسسة.

٥- أن يتوفر لدى المؤسسة أنظمة إدارية عليا تزود أقسام المؤسسة بمعلومات موثوقة، وحسب الضرورة وإشراكها فى عمليات اتخاذ القرار.

٦- أن يتوفر للمؤسسة تنظيم إدارى جيد يحقق العلاقة بين أقسام ووحدات ومجالس المؤسسة التعليمية مع وضوح التنسيق بين مختلف الجهات.

٧- أن يتضمن الهيكل التنظيمى للجامعة الوظائف اللازمة لتطبيق الجودة والنوعية ويتفادى التكرار والازدواج فى المسئوليات والسلطات ويتميز بالمرونة والبساطة ويؤدى إلى الاتصال الفعال فى العمل بما يساهم فى تلبية متطلبات الجودة بالمؤسسة التعليمية.

٨- أن يتوفر لدى المؤسسة التعليمية لوائح وأنظمة تحدد الصلاحيات ومسئوليات كل فرد فيها، ولوائح تنظيمية مرنة لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، إما لو كانت جامدة فلاشك إنها ستكون حجر عثرة فى طريق المسيرة التعليمية.

٩- أن يتوفر لديها جهاز إدارى فعال يمكن الحكم عليه من خلال نتائج العملية التعليمية والانسجام والتكامل بين أفراد المؤسسة ورضاهم عن العمل، التقليل من ضغوط العمل، توفير الحوافز، توزيع العمل حسب التخصصات والوظائف والخبرة والالتزام نحو المؤسسة.

١٠- إزالة المعوقات التى تحول دون تعاون الأقسام وترابطها والمعوقات التى تحول دون تعاون الإدارة وهيئت التدريس والطلاب ورفض كفاءة الخدمات التى تقدم لأعضاء

هيئ التدريس والطلاب وإقامة مجتمع جامعى يتآلف من خلال الربط بين العناصر البشرية وخلق المشاعر المتآلفة بالتوجه التنموى.

١١- القضاء على البيروقراطية أو الديكتاتورية فى الجامعات التى تساهم مساهمة فعالة فى تدهور العلم والتكنولوجيا وتعميق الارتقاء بها لمواجهة التحديات العالمية.

١٢- التأكيد على العلاقات الإنسانية بالجامعة وتحسين مناخ العمل بها، من خلال إتاحة الفرصة لكل فرد للتعبير عن رأيه والمشاركة فى صنع القرارات المتعلقة به والعمل على تنمية قم العمل الجماعى والتقويم الذاتى وإزالة الخوف وتهيئة البيئة المناسبة التى تشجع الأفراد على الابتكار والتجديد.

١٣- التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى لهياكله وآلياته والتنمية المستمرة للموارد البشرية بما يتوافق ومتطلبات العصر وتقنياته ويسهم فى تنمية موارد المجتمع وتحقيق نموه ودعم قدراته.

١٤- أن يتوفر لدى المؤسسة جداول زمنية للانتهاء من ميكنة الأعمال الإدارية وتنمية شبكات الاتصال ونشر استخدام البريد الالكترونى بين وحدات المؤسسات.

٣- المنشآت :

هذا العنصر يتطلب بيانات حول ملاءمة المرافق واستخدامها الأمثل للمحافظة على جودة الحياة الأكاديمية والعامة فى المؤسسة، كما يهتم هذا العنصر بالمعلومات حول كيفية استفادة كل مقوم من مقومات المؤسسة – طلبة، هيئة تدريس وإداريين – من هذه المرافق.

وتعتبر المنشأة عنصراً أساسياً فى عملية الاعتماد، وذلك لأن المنشأة هى غالباً ما يحدث فيها معظم فعاليات وأنشطة البرنامج ومن خصائص المنشأة :

- المنشأة لابد من أن تتوفر فيها خاصية المساحة المتلائمة مع عدد الإداريين، عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب الملتحقين بالبرامج وتدعم عملية التعليم والتعلم الفعال.
- أن تتوفر فيها بنية تحتية متكاملة من حيث عدد القاعات، المعامل، المختبرات، المكتبة، المكاتب الإدارية والخدمات المساندة.
- أن تتناسب هندستها مع مناهج التعليم التى تنوى اتباعها ومع الخصائص البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمحيط الذى تنشأ فيه وفقاً لقوانين البناء والتنظيم المدنى.
- أن يراعى فى تصميم المبانى الجامعية المرونة فى التنفيذ وفق الأغراض التعليمية واحتياجات الطلاب العاديين والمعاقين وإمكانية إدخال التعديلات المطلوبة إذا لزم الأمر.

- أن تتوفر لديها مبان ملاءمة خاصة بالإدارة والتدريس والبحوث على أن يؤخذ فى الاعتبار آراء أعضاء هيئة التدريس فى كل ما يتعلق بتحسين قاعات الدارسة والبحوث والمعامل.
- أن يضم الحرم الجامعى أماكن خاصة بالمحاضرات، والمؤتمرات العلمية والملاعب الرياضية وأن تلحق بها صالة على الأقل للنشاطات الثقافية والترفيهية (سينما، أو مسرح أو صالات عرض)، وكافتيريا واحدة على الأقل.
- أن تتوفر مساحات خضراء وملاعب رياضية ومواقف للسيارات وفقاً لقوانين البناء على أن تكون قابلة لاستيعاب سيارات العاملين فى المؤسسة من أفراد الهيئة التعليمية والموظفين والطلاب.
- أن يتوفر لدى المؤسسة مركز إسعاف أولى يتناسب مع حجم المؤسسة وتوزيعها الجغرافى وأن يشرف عليها طبيب وطبيبة وممرض وممرضة كأمر ضرورى وخصوصاً للحالات الطارئة التى قد تحصل للطلبة والموظفين أثناء تواجدهم بالجامعة.
- المنشأة لابد من أن تكون قد صممت لتكون مؤسسة تربوية ولا تكون قد صممت فى الأصل لغرض آخر ثم حولت لتكون منشأة تربوية على أن تكون مستقلة وغير مرتبطة بأغراض سكنية أو اقتصادية أو تعليمية غير جامعية أو أية أغراض أخرى ليست للتعليم العالى.
- أن يكون موقع المنشأة مناسباً فلا يكون مكان مزدحم وغير صحى ومزعج فيجب أن يتم تحديد الاختصاصات الإدارية الخاصة بالصحة البيئية وبرامج السلامة مع اتخاذ الإجراءات المعقولة لتأمين بيئة آمنة وسليمة وصحية لجميع أعضائها داخل المقر.
- أن يتوفر لدى المؤسسة خطة بعيدة المدى لصيانة وتحسين وتجديد المبانى والتجهيزات الجامعية كما يجب أن يكون لدى المؤسسة خطط عملية يتم تقييمها سنوياً للحفاظ على ممتلكاتها فى وضع تشغيلى جيد، ويشمل ذلك القيام بالحد الأدنى من النشاط الروتينى للصيانة الوقائية والعلاجية للمبانى والتجهيزات والساحات.

٤- المكتبة :

تعتبر المكتبة مؤدية أبرز مهامها وبالغة معظم أهدافها إذا كونت لدى القطاع المستفيد من خدماتها العلمية ميولاً واتجاهات مستقرة من بين معالمها خلق روح البحث العلمى لدى الطالب ويتمثل ذلك فى تكوين نزعة صادقة وعميقة فى ارتياد المكتبة من أجل النهل من علومها وارتشاف معارفها والاستزادة من المعلومات المتوافرة فى أوعيتها، وصفوة القول أن

تحضر الشعوب يقاس بأهمية الكتاب لديها وبمركز المكتبة عندها، وشعب يقرأ يعنى شعباً أكثر علماً وصحة.

أما عن المعايير التى يجب أن تتوفر فى المكتبة فهى كالتالى :

١- **الأهداف** : على المكتبة تحديد أهدافها بوضوح بيان يعكس غايات الجامعة وبموافقة المجلس الأعلى للجامعة.

٢- **الإدارة والتنظيم** : يكون للمكتبة تنظيم إدارى يتضمن هيكلاً تنظيمياً يتناسق مع العوامل البشرية والتقنية والمالية المتوفرة لها، ويوضح العلاقة بين إدارة المكتبة وإدارة الجامعة ولجان المكتبة المختلفة فيها.

٣- **الخدمات** : أن يكون لخدمات المكتبة علاقة بأهداف الجامعة، وأن تشمل خدماتها جميع تلك الخدمات المتعارف عليها فى المكتبة (الإعارة، الراجع، الإرشاد، خدمات المعلومات ... الخ).

٤- **البناء والمرافق** : أن يكون مبنى المكتبة مناسباً وجيداً لاستيعاب المجموعات والعاملين والرواد وتقديم الخدمات، وأن تكون مرافق المكتبة معززة لاستعمالها بفاعلية بتوفير البيئة المناسبة من بحث التصميم والإضاءة والتهوية ... وغيرها من عناصر الأبنية الأكاديمية العامة.

٥- **الميزانية والتمويل** : تحدد ميزانية المكتبة بمقدار يتكافأ مع أهداف الجامعة الرئيسية ومدى اتساع برامجها الأكاديمية وأعداد الطلبة، وأن يكون تمويل المكتبة كاف لتنمية مقتنياتها وإنجاز عملياتها وتقديم خدماتها.

٦- **التقنية** : أن تستفيد المكتبة م التطورات المستجدة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربطها بقواعد وبنوك المعلومات على المستوى المحلى والعالمى.

٧- **الحفظ والإدامة** : أن يكون للمكتبة سياسة واضحة لحفظ مجموعاتها وإدامتها وذلك بتوفير الفنيين المدربين اللازمين لذلك.

٨- **المقتنيات** : أن تتوافر فيها جميع أشكال المواد المكتبية التى تعكس حجم حاجات العملية التدريسية والبحثية والثقافية، وأن تكون للمكتبة سياسة لتنمية هذه المقتنيات وإدامتها، وأن تدعم مجموعاتها ببرامج تبادل مع المؤسسات الأخرى.

٩- **الموظفون** : أن تضم العدد الكافى والمتنوع من العاملين القادرين على تنظيم المقتنيات وتنميتها وإدامتها، وأن يشكل المتخصصون منهم نواة كاف الوظائف الفنية والإدارية، وأن تتوفر فى المكتبة برامج لتطوير كفاءة الموظفين ورفع سويتها، وأن يكون ضمن سياسة الجامعة جانب لتقييم أداء العاملين فى المكتبة وفاعليتهم.

كما يمكن للمكتبة الإلكترونية أن تراعى المعايير الآتية :

١- أن تعمل على توعية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بأهمية استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، وأن تتيح لهم فرصاً أوفر للتدريب فى مجالات استخدامات الحاسوب وشبكات المعلومات، وكذلك التعامل مع برمجيات معالجة البيانات وأدوات تنظيمية كالكشافات والمستخلصات وكيفية الوصول إلى المواقع على الشبكات وطباعة وتخزين المعلومات المرغوب فيها وغيرها من الأمور.

٢- أن تعمل مكتبات مؤسسات التعليم العالى على إثراء مقتنياتها من المصادر الإلكترونية وتعمل على توفير الأجهزة والبرمجيات والمعدات كماً ونوعاً، وإتاحتها للمستفيدين بأقل تكلفة ممكنة، وأن تعمل على تأهيل وتدريب العاملين فى مكتبات مؤسسات التعليم العالى على استخدام تقنية المعلومات بكفاءة وعلى كيفية تقديم الخدمات المتميزة للمستفيدين من خلالها.

٣- أن تعمل مكتبات مؤسسات التعليم العالى على ربط عدد من حواسيبها مع شبكات المعلومات المناسبة، ويستحسن أن يكون لها موقع على الشبكة وأن تتعاون وتتسق مع مكتبات الجامعات ومراكز البحوث المماثلة، مما سيقلل من النفقات ويزيد من المردود وأن تستفيد من بنوك المعلومات المتخصصة فى المجالات التربوية مثل بنك معلومات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (فارابى).

٤- أن تعد قوائم بالمواقع المتخصصة وتوزيع هذه القوائم على المستفيدين من خلال خدمة الإحاطة الجارية، وأن تعمل على حصر الوثائق الإلكترونية ذات الصلة المباشرة باهتمامات المستفيدين وتعمل على اطلاعهم عليها.

٥- أن يتم تنظيم المكتبة بحيث تصبح مرفقاً حيوياً محبباً إلى نفس الطالب من حيث الهدوء والنظافة والراحة والحصول على الخدمات المكتبية بطريق أيسر وبوقت أقصر وعلى نحو أفضل فالمكتبة هى من بين الأمكنة التى تتحول فيها ميول الطلبة من طابعها العفوى والارتجالى إلى الطبيعة الواعية والمنهجية.

٦- التعاون المكتبى فليس هناك مكتبة تكفى بمقتنياتها لتلبية حاجات المستفيدين منها، ومن هنا نشأت أفكار التعاون المكتبى، مثل الإعارة المتبادلة وتصوير المقالات، ومؤخراً شبكات المعلومات، وهذه أمور يجب النظر إليها كأحد المعايير إذ أن التعاون يمثل زيادة لا حدود لها فى توفير مصادر المعلومات للباحثين.

٥- البرنامـــــج :

١-أن يتم تصميم البرنامج من قبل أعضاء هيئة التدريس مـــن المتخصصيـــن والـــتربويين (Academic and Professional Faculty) وفق الخطوط المعـــايير العامـــة التـــى ترسمها الهيئات العلمية والمنظمات المدنية.

٢-أن يتم التخطيط للمناهج بطريقة متتابعة التسلسل وأن يكون بناؤها وفقـــاً لمبـــادئ عامـــة يؤمن بها أعضاء هيئة التدريس وتغطى الثقافة العامة التربوية والتخصصية.١٠

٣-يلزم أى برنامج أن يحدد أهدافه وغاياته التربوية والتدريسية بصورة تتضح فيها الكافايات ومستوى الأهلية الواجب توفرها فى الخريجين.

٤-أن يتوفر للبرنامج فلسفة متسقة مع المنظومة الحضارية والثقافية والقيمية للمجتمع الـــذى يوجد فيه البرنامج.

٥-أن يستهدف البرنامج تأصيل المعايير والقيم والأخلاقيات والأنظمة المستمدة مـــن عقيـــدة المجتمع والمرعية فى مجال التخصص حتى يتصرف الخريجون ويعملون بوحى من هذه الأخلاقيات.

٦-أن يتوفر له خطة عامة تبين تفاصيل مواده وأنشطته والفترة الزمنية اللازمة لإتمامه مـــع إصدار توصيف للمقر الدراسى ومستوى الفرقة التى تدرسه.

٧-أن يكون البرنامج متوازناً من حيث احتياجات الطلاب العلمية واحتياجات بناء قدراتـــهم التخصصية بالإضافة إلى ما يسهم فى بناء شخصياتهم.

٨-مرونة البرامج الدراسية وتحقيق التزاوج العلمى بين التخصصات المختلفـــة وارتباطـــها بمشكلات المجتمع وملاحقتها للتطورات العلمية الحديثة مع توفر مصادر تمويل البحـــوث والدراسات.

٩-أن يكون البرنامج مثيراً لأذهان الطلبة محفزاً لها مهيئاً لتطوير معارفهم والوصول بـــها إلى مرحلة الابتكار والإبداع فى مجال التخصص.

١٠- أن يتوفر للبرنامج تفاعلاً فكرياً بين الطلبة والأساتذة وأن يشجع هـــذا التفـــاعل بيـــن الطلاب بعضهم البعض.

١١- أن يحقق ربط العلم بالخبرة وأن يركز على التدريب العملى بحيث يكون جزء لا يتجزأ من البرنامج الدراسى وأن يكون متمم له وبما يكفل الارتباط بالبيئة والمجتمع المحيـــط وحصر احتياجات سوق العمل من التعليم الأكاديمى التطبيقى.

١٢- أن يضمن البرنامج عدم الإزداوجية فى المواد الدراسية بين الأقسام الأكاديمية وتصميم البرامج التعليمية وربطها باحتياجات الإنتاج السلعى والخدمى لتطوير الإنسان المتكامل الأبعاد.

١٣- أن يتابع البرنامج الطلاب ومعدلات أدائهم فى جهات العمل المختلفة أثناء تدريبهم والوقوف على السلبيات لإضافة عناصر فى البرامج بما يتناسب مع رفع كفاءة الخريجين وتواؤمهم مع الأعمال المطلوبة منهم بعد التخرج.

١٤- أن يتوفر للبرنامج كفاءات بشرية وفنية ومختبرات ومعامل ووسائل التكنولوجيا الحديثة ومكتبة وغير ذلك بكاملها وبكفاءة عالية.

٦- مصادر التمويل وكفايته :

- أن يتوفر للمؤسسة التعليمية مصدر مالى ثابت من الحكومة أو الأوقاف أو الهبات أو الاستثمار لدعم جميع برامجها الحالية وبرامج التجديد المستقبلية.
- أن يكون التمويل مستمراً كافياً لاحتياجات المؤسسة حتى لا تضطر إلى إيقاف برامجها أو بعض برامجها بسبب العجز المالى.
- أن توجه مصاريف المؤسسة التعليمية إلى الأمور الأساسية والضرورية وبما يخدم العملية التعليمية والبحثية.
- أن تؤكد المؤسسة على سلامة واستقرار وضعها المالى من خلال تواجد إدارة محاسبية جيدة أو التعاون مع هيئة متخصصة فى هذا الأمر لضبط مواردها المالية لضمان نجاح عملياتها.
- أن تقيم المؤسسة التعليمية كفاءة مواردها المالية على أساس مدى علاقتها بالأهداف الأساسية للمؤسسة وعدد طلابها ونطاق برامجها.
- أن تعمل الجامعات على تنمية مواردها المالية بالإضافة إلى التوسع فى الاستثمار وذلك بتقديم الخدمات التدريبية والبحثية والاستشارات والخدمات الفنية وبرامج الدراسات الحرة وبرامج خدمة البيئة والمجتمع وليس فقط الاعتماد على الرسوم الجامعية.

٧- أعضاء هيئة التدريس :

أعضاء هيئة التدريس هم العنصر البارز فى الجامعة، ودورهم فعال فى الأنشطة العلمية والتدريس وخدمة المجتمع، وأهم المعايير التى تستخدم فى تقويم كفاءة عضو هيئة التدريس ما يلى :

- أن توفر المؤسسة الجامعية العدد الكافى من الهيئة التعليمية، وبما يتناسب مع أعداد الطلاب والتخصصات والمواد المدرسة لتنفيذ البرنامج الذى تقدمه.
- عضو هيئة التدريس يجب أن يكون من الكفاءات الجيدة ذات المؤهلات العالمية مع توفر الخبرة والقدرة الأكاديمية التى تتناسب مع المستوى الذى تقدمه المؤسسة.
- أن يقدم عضو هيئة التدريس الشواهد على نموه المهنى فى مجال البحث العلمى والإنتاج الأكاديمى وأن يكون له دور مهم فى تطوير وتقييم برامج المؤسسة التعليمية.
- أن يكون أعضاء الهيئة التعليمية برتب أكاديمية متعددة على أن يكون بينهم من هم بدرجة أستاذ على أن تكون ممثلة لكافة التخصصات والحقول فى المجال أو التخصص على أن تعينهم المؤسسة على أساس الدوام الكامل.
- الهيئة التعليمية يجب أن يكون جزء كبير منهم إن لم يكن جميعهم متفرغون للعمل فى المؤسسة التعليمية على أن يكون العبء الدراسى مناسباً وبالقدر الذى لا يؤثر على المستوى التعليمى للطلاب.
- على الهيئة التعليمية أن تتوفر فيها خصائص شخصية، وأخلاقيات المهنة التى تمكنها من أداء وظيفتها وبكل اقتدار وعلى أن يتوفر لديهم اتجاهات إيجابية نحو المهنة والتزام قوى وشعور بالمسئولية.
- أن تتساوى بين أعضاء هيئة التدريس ظروف العمل والمرتبات والمكافآت ما داموا يؤدون نفس العمل ويملكون نفس الخبرة والرتبة العلمية بما يضمن حياة كريمة تمكنهم من أداء رسالتهم.
- أن تعمل الجامعة على المحافظة على عضو هيئة التدريس واستقراره من أجل ألا يتأثر الطلاب بتنقلاتهم وقلة عددهم وتوفير الحوافز والحقوق وعناصر الجذب المتوافرة فى الجامعات المتقدمة مع تعويضهم التعويض العادل لجهودهم وخبراتهم.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة فى اللقاءات والندوات والمؤتمرات العملية التى تعقد فى الجامعة وخارجها من أجل زيادة المعرفة ومواكبة التطور العلمى وعلى ما يستجد من تقدم حضارى.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لاستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية فى التعليم واستخدامها لتحسين طريق التدريس مثل الوسائط المتعددة (Multimedia) والبيئة الافتراضية (Virtual Environment).
- إخضاع هيئات التدريس لعمليات التقويم المستمرة والتنظيمية والشاملة لكافة فعاليات عضو هيئة التدريس التعليمية، والبحثية والأنشطة الأكاديمية والإبداعية والإسهامات الأخرى

وارتباط استمراريتهم وتقدمهم الوظيفى وربطه بنتائج التقويم على أن يكون هـــذا أساســاً للترقية والمميزات الوظيفية الأخرى.

٨- شـــــروط القبـــــول :

من أجل ضمان كفاءة عالية لنظام التعليم العالى ومستوى جيد للنوعية لابد مـــن درس سياسات القبول حيث تعمل معظم الدول على أسباب تحسين وتطوير طرائق ووســـائل قيامـــه أكثر مواءمة لمتطلبات التنمية ومن أهم المعايير التى تساهم فى ذلك :

- لقبول أى مؤسسة تعليم عال للطلاب يجب أن يكون وفق إمكانيـــات المؤسســـة التعليميـــة البشرية والمادية وذلك لضمان مستوى جيد من المعرفة التخصصية للطلاب.
- أن توفر المؤسسة التعليمية سياسات قبول واضحة وعادلة تبين من خلالها متطلبات القبـول والشروط العامة والخاصة مع إعلانها وجعلها فى متناول الجميع.
- أن يكون من شروط القبول ما يؤكد على مجموع درجات الطلاب فى الثانوية العامـــة (أو ما يماثلها) وعلى مستوى القدرات العقلية بالإضافة إلـــى تكـــامل الشـــخصية والاتـــزان الإنفعالى ومدى ميول واتجاهات الطلاب نحو المجال أو التخصص.
- أن شروط القبول يجب ألا تتأثر بالمســـتوى الاقتصـــادى أو الاجتمـــاعى أو الأســـرى أو الجنسى بل يجب أن تطبق المعايير على الجميع وبدون استثناء.
- أن توفر سياسات قبول واضحة عند تنقل الطلاب من الجامعة إلى جامعة أخرى تضمـــن للمحولين إمكانية استمرارهم مع اعتماد بعض المواد الدراسية التى سبق لهم دراســـتها إذا كانت تتفق والبرنامج الجديد.
- أن تقدم المؤسسة الجامعية التسهيلات عند القبول فلا مانع من أن يكون لـــدى المؤسســـة قبول مشروط ولا يكون نهائياً إلا بعد استيفاء الشروط الناقصة للطالب.
- على المؤسسة مراعاة ذوى الاحتياجات الخاصة من المعـــاقين والمكفوفيـــن (إذا توفـــرت للمؤسسة إمكانية قبولهم) ولا تكون إعاقتهم سبباً فى رفضهم إذا توفـــرت فيـــهم شـــروط القبول.
- توثيق العلاقة بين سياسات القبول بالجامعات ومتطلبات سوق العمل والتى تكشـــف عنـــها الدراسات المستمرة للعرض والطلب بمعنى أن تتحسس الجامعات احتياجات المجتمعـــات العربية إلى قوى عاملة متخصصة فى واقعها واحتمالات تطورها ثـــم ترســـم سياســـتها القبولية وفق متطلبات وديناميكيات سوق العمل.

٩-نظام التقويم والامتحانات :

إن الدول المتقدمة تحرص على تقويم وإجازة برامج دراستها من خلال عدد من المعايير من أهمها :

- أن يتوفر لها نظام تقويم شامل على أن يكون معلوماً للجميع.
- أن يبين نظام الاختبارات درجات كل مادة دراسية بالإضافة إلى عدد الاختبارات التى تعطى لكل مادة دراسية مع بيان الدرجات القصوى لكل مادة وكذا درجة الاجتياز .
- أن يكون شاملاً لكل المواد الدراسية على أن يتضمن مستويات الدرجات (متميز، جيد، ضعيف).
- أن تكشف أساليب التقويم المختلفة عن درجة تحقق أهداف البرنامج على ألا تتعارض مع المعايير العامة أو الخاصة للبرنامج.
- أن تتنوع أساليب التقويم للجوانب المختلفة للبرنامج من معرفية مهارية أدائية وعلى أن تكون منتظمة على مدى البرنامج.
- على المؤسسة أن تتبع نظم التقييم الحديثة التى تكشف عن قدرات ومواهب الطلاب الحقيقي مع الالتزام بتنظيم التقييم المستمرة خلال الفصل الدراسى.
- على المؤسسة أن تدخل البحوث والتقارير التى يعدها الطلاب ضمن مكونات الاختبار والتقييم للمقررات المختلفة.
- من حق الطالب مراجعة نتائجه وأن تحرص المؤسسة على سريتها وضمان ذلك أيضاً من قبل أعضاء الهيئة التدريسية.
- استخدام الوسائل التقنية الحديثة من قبل المؤسسة التعليمية لرصد الدرجات واحتسابها بحيث تتم العملية فى سهولة ويسر وبشكل أسرع وبدون معوقات.

١٠- مراكز التدريب ووكالة التوظيف :

تسهم الجامعات مساهمة مباشرة فى خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتلبية احتياجاته المتجددة والتى تتمثل فى نشاطات الخدمة العامة فى صورة برامج تدريبية وتأهيلية قصيرة المدى أو طويلة المدى لتدريب العاملين على مستحدثات العلم والتكنولوجيا المتجددة مع الإسهام فى رفع كفاية أفراد المجتمع وذلك عن طريق ربط الجامعة بمختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع من خلال البرامج التدريبية المختلفة بما يتناسب وحاجة أفراده ومؤسساته والمساهمة فى تدريب وإعادة العاملين فى المجتمع وذلك بتقديم برامج تدريبية متنوعة فى أثناء الخدمة وقبلها فى مختلف المجالات لرفع كفاءة القوى العاملة وزيادة معدلات الإنتاج.

ولكى تساير الجامعات خطط التنمية بالمجتمع ورفده بخريجين مؤهلين اتجهت إلى مراكز التدريب الجامعى ووكالات التوظيف للتيسير على الخريجين فى الحصول على وظائف ومساعدة أصحاب المؤسسات الخدمية فى مدهم بهؤلاء الخرجين المؤهلين ذوى الكفاءة.

- أن يقوم المركز بالتعاون مع الكليات العلمية المختصة فى الجامعة كل فى مجال تخصصه بتنظيم دورات تتضمن : برامج فى التعليم المستمر، والتدريب العملى والتطويرى والتدريب عن بعد والتدريب الاستكشافى استجابة لاحتياجات المجتمع المتجددة.
- أن يستقطب المركز الراغبين فى الإفادة من الدراسات والدورات المختلفة التى ينظمها، ويعمل على تدعيم أواصر التعاون بين الجامعة وجميع المؤسسات العامة والخاصة.
- أن يعمل المركز كذلك على تحقيق فلسفة الجامعة فى التفاعل مع سوق العمل تفاعلاً مباشراً لكسر الحاجز بين المحيط الأكاديمى ومحيط العمل والإنتاج وذلك عن طريق :

أ-التدريب المهنى للطلبة من "مكتب التوجيه المهنى" الذى يوفر أماكن تدريبية لهم فى: الوزارات والهيئات والشركات بالدولة وخارجها للتعريف بهم والتعرف إلى كفاءاتهم العلمية والمهنية.

ب-على أن يقوم مشرفون أكاديميون من داخل الجامعة أو خارجها بمتابعة تنفيذ برنامج التدريب للطالب بحيث يقدم المشرف تقريراً إلى الكلية العلمية المختصة فى نهاية فترة التدريب.

- البحث عن فرص عمل للطلبة بعد تخرجهم من خلال الاتصال المباشر والزيارات لسوق العمل وإجراء مسح شامل للمؤسسات المهمة بالدولة عن طريق وكالة التوظيف، وهدف هذه الوكالة بناء أسس للفهم المتبادل بين الجامعة وسوق العمل من أجل إيجاد فرص وظيفية لخريجى الجامعات.
- على أن تقوم الوكالة بإجراء اتصالات مستمرة وإنشاء علاقات وطيدة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص.
- ولتسهيل هذه المهمة تقوم الوكالة بتنظيم ورش عمل خاصة لتدريب الخريجين على الأمور التى تتعلق باستراتيجيات البحث عن وظيفته والتهيؤ للمقابلات الشخصية.

١١- مركز المعلومات :

كما يجب على المؤسسة التعليمية الجامعية أن تؤمن مراكز للمعلومات حتى تساير الثورة المعلوماتية التى اجتاحت العالم فى السنوات الأخيرة على أن تتوفر فيها المعايير التالية:

- توفير الخدمات التى تتعلق بالحاسب الآلى لجميع العاملين فى الجامعة.
- تصميم برامج حاسب آلى خاصة ذات صلة بالعمل وإدامتها.

- أن توفر خدمات الصيانة لأجهزة الحاسب الآلى فى الجامعة وما يتعلق بها.
- تطوير برامج حاسب آلى خاصة للباحثين والكليات.
- تنظيم ندوات ودورات تدريبية فى برامج حاسب آلى خاصة.
- تقديم خدمات الوسائط المتعددة والمساعدة الفنية التى يتطلبها عقد الندوات والمؤتمرات والمعارض التى تنظمها الجامعة.
- إجراء دراسات لحاجة الجامعة إلى برامج حاسب وإجراء تقويم لهذه البرامج قبل شرائها.

وتتضح استراتيجية مركز المعلومات فى المهمة الثانية للمركز حيث يجب أن تسعى الجامعة إلى إنشاء وسائل اتصالات سهلة وكفئة ومتكاملة من خلال الشبكات فى المراكز لغرض كسر الحواجز الجغرافية بين هذه المراكز وتربط هذه الشبكات جميع الكليات والمرافق الإدارية والطلبة كذلك وتسمح هذه الشبكات بالاتصالات الفورية وتربط الجامعة كذلك بمصادر المعلومات العالمية من خلال الانترنت.

١٢- مركز الوسائط المتعددة :

إن فكرة إنشاء هذه المراكز انبثقت من إيمان الجامعات بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة والتى تشمل الوسائط المتعددة والشبكات فى التعليم والبحث والتدريب هو الذى يؤدى إلى خلق البيئة المناسبة لإنشاء جامعة المستقبل التى تنسجم فى طروحاتها وأساليبها وأجوائها مع روح العصر ومتطلباته.

ولكن ما هى المعايير التى يجب أن تتوفر فى هذه المراكز؟

- تجهيز المهارات والقدرات الفنية للتطبيقات الواسعة للوسائل المتعددة سواء داخل الجامعة كأدوات هامة لتعزيز وتطوير العملية التعليمية أو خارج الجامعة لأغراض متعددة حسب الحاجة.

- التركيز ليس فقط على التعليم والتدريب وإنما على تطوير أساليب العمل وتوفير الإمكانات لتمكين الجامعة من دخول التوائم القرن الحادى والعشرين بمواصفات خاصة تتفق وعصر المعلومات والتكنولوجيا الرقمية.

- ربط هذه المراكز بوساطة شبكة المعلومات الخاصة بالجامعة والتى ترتبط بدورها بالشبكة الوطنية (المحلية) للدولة والشبكة العالمية (الانترنيت) مما يكسب هذه المراكز المرونة والانفتاح الذى يؤهلها لتوفير ما يحتاجه الطلبة.

أما عن الدراسات التى تقترح الباحثة إجرائها فى هذا الصدد فهى :

١-دراسة تقويمية للكفاءة الداخلية والخارجية لبعض الجامعات الخاصة فى الوطن العربى (الأردن، الإمارات، مصر، المغرب، لبنان)٠

٢-إجراء بعض الدراسات التتبعية لخريجى الجامعات الخاصة ومدى التأثيرات النوعية التى أحدثتها تجربة الأكاديمية فى مسيرتهم الحياتية وطبيعة أدائهم فى سوق العمل٠

٣-إجراء دراسات متعمقة حول بعض المؤشرات والإجراءات وطبيعة وهيكلة وبرامج ومعايير ضبط الجودة النوعية فى المؤسسات الحالية المطبقة لأساليب التعليم العالى الخاص فى الوطن العربى بغية توثيق هذه التجارب وتبادلها بين الدول العربية٠

٤-إجراء دراسات مقارنة بين مستوى الأداء الأكاديمى للمنخرطين بالمؤسسات الجامعية التقليدية ونظرائهم المنخرطين فى الجامعات العربية الخاصة٠

٥-إجراء دراسات تقويمية مبدئية لأساليب التدريب فى الجامعات الخاصة وآليات التقويم والإرشاد الأكاديمى والصعوبات التى تواجه الدارسين بهذا النوع من التعليم٠

٦-إجراء بعض الدراسات المسحية للتعرف على اتجاهات صناع القرار، وأساتذة الجامعات، ورجال الأعمال العرب بشأن التعليم فى مؤسسات التعليم العالى الخاص للوقوف على مرئياتهم تجاه هذا النوع من التعليم٠